العلاقة بين العقيدة والسلوك عقيدة الإرجاء نموذجًا

د. صفاء الَّدين الخزرجي*

141

الخلاصة

البحث في هذه الدراسة يدور حول العلاقة بين العقيدة والسلوك، وبيان نوعها ودراسة تأثيراتها المتبادلة بينهما، وتحديد موقع هذه العلاقة في المنظومة المعرفيّة للإسلام، وتأثيرها في الرقيّ المعنويّ والتكامل الروحيّ للإنسان الّذي قد يوصله إلى مقام التوحيد التامّ (الذاتيّ والصفاتيّ والأفعاليّ)، كما درس البحث الّذي بين أيديكم الجانب السلبيّ لظاهرة الانفكاك بين العقيدة والسلوك، وسلّط الضوء على عقيدة الإرجاء نموذجًا.

^(*) الدكتور صفاء الدين الخزرجي، العراق، أستاذ مساعد في قسم الكلام، جامعة المصطفى العالمية. Safa.alkhazraji14@gmail.com

المفردات الدلاليّة: العقيدة، السلوك، المنظومة العقديّة، المنظومة السلوكيّة، العلاقة بين العقيدة والسلوك.

مقدّمةٌ

جاء الإسلام بمنظومةٍ معرفيّةٍ متكاملة الأبعاد لحلّ المشكلة البشريّة، وقد نجح في ذٰلك الى حدِّ كبيرٍ، سيّما في عهد التجربة النبويّة المباركة، إذ مثّلت التطبيق الأوّل للإسلام، وقد تلخّصت المنظومة المعرفيّة للإسلام في ركيزتين:

- 🕸 الأولى: المنظومة النظرية.
- 🕸 الثانية: المنظومة العمليّة.

أمّا المنظومة النظرية فقد اتجهت لمعالجة مشكلة العصر الفكرية العقدية آنذاك، أعني مشكلة الشرك الّي كانت ضاربةً بجرانها في المجتمعات الإنسانيّة، سيّما في الجزيرة العربيّة، وذلك من خلال تأسيس منظومةٍ عقديّةٍ متكاملةٍ (من المبدإحتى المبداحتى المعاد) بمحوريّة التوحيد.

أمّا المنظومـة العمليّة فقد تمثّلـت في بعدين هما: البعـد التشريعيّ والبعد الأخلاقيّ؛ وذلك لغرض ضبط إيقاع السـلوك البشريّ كي يكون متوائمًا ومتطابقًا مع المنظومة المعرفيّة العقدية الجديدة الّتي جـاءت على أنقاض المنظومة العقدية الجاهليّة السابقة المتمثّلة بالشرك، وقد أراد الإسلام أن تقوم حياة الإنسان _ فردًا وجماعةً _ وفق هاتين المنظومتـين؛ ولذا ورد الحثّ الأكيد في الآيات القرآنيّة على الإيمان والعمل الصالح معًا بوصفهما منظومتين متلازمتين، وأوضح الآيات في ذلك ما جاء في سـورة العصر المباركة الّتي نسـبت _ رغم اختصارها _ الخسران لكلّ من تخطّى أو تجاهل هاتين المنظومتين، وانعكس لهذا الاهتمام على تشريعات الإسلام أيضًا، حيث عنى بهما أشدّ عناية منذ اللحظات الأولى لحلق الإنسان في

هذه الدنيا، وحتى نشاته فيها ثمّ رحلته عنها، بل وحتى بعد قبره وبعثه، وهذا ما نلاحظه بوضوج في التشريعات أو الخطوات التالية الّتي تعبّر عن عناية الإسلام بهاتين المنظومتين ضمن برنامج دقيق:

الخطوة الأولى: تلقين الإنسان منذ ولادته هاتين المنظومتين عبر عقله اللاشعوريّ والباطنيّ من خلال فصول الأذان والإقامة، الّتي تعدّ دورةً عقديّةً كاملةً تتمثّل بالشهادتين، ودورةً سلوكيّةً كاملةً تتمثّل بالدعوة للصلاة، الّتي تمثّل المحور في السلوك الإنسانيّ؛ إذ إنّ كلّ شيءٍ في السلوك تابع ها، قال أمير المؤمنين: « " " و المفيد، الأمالي، 267].

قال أحد العلماء: «الأذان على قلّة الفاظه مشتملٌ على مسائل العقيدة؛ لأنّه بدأ بالأكبريّة وهي تتضمّن وجود الله وكماله، ثمّ ثنّى بالتوحيد ونفي الشريك، ثمّ بإثبات الرسالة... ثمّ دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه إشارةً إلى المعاد، ثمّ أعاد ما أعاد توكيدًا» [العسقلانيّ، فتح الباري، ج 2، ص 62].

على كلّ حالٍ فإنّ لهذا التلقين في اللحظات الأولى من حياة الإنسان الهدف منه الستذكار ما أُخذ عليه في ميثاق الفطرة، من الإقرار بالألوهيّة في عالم الذرّ؛ كي لا يحيد عن ذٰلك في عالم الدنيا [ظ: الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص 279].

الخطوة الثانية: أن يحصل الإنسان على هاتين المنظومتين عن طريق عقله الظاهر، بواسطة مدركات العقل النظريّ والعمليّ؛ كيما يتكامل من خلالهما.

الخطوة الثالثة: تلقين العقل الظاهر للإنسان وهو في حال الاحتضار قبل انتقاله إلى عالم البرزخ المنظومة العقديّة خاصّةً (*)؛ كي يستذكر أساسيّات تلك المنظومة ولا ينساها في عالم البرزخ.

^(*) قال السيّد النرديّ في (أحكام المحتضر): «يستحبّ تلقينه الشهادتين والإقرار بالأئمّة الاثنى عشر، وسائر الاعتقادات الحقّة على وجهٍ يفهم، بل يستحبّ تكرارها إلى أن يموت». [اليزدي، العروة الوثقى 1: 374]

الخطوة الرابعة: تلقين العقل الباطن للإنسان (اللا شعور) المنظومة العقدية خاصّة بعد وضعه في قبره مرّة ، وبعد انصراف الناس عن قبره مرّة أخرى، لهذا يستحبّ تلقين الإنسان حال احتضاره وبعد قبره وبعد دفنه وانصراف الناس وبقائه وحده، فتكون مجموع التلقينات للإنسان منذ ولادته إلى ما بعد موته أربعة تلقينات، والفارق بينها هو أنّ التلقين الأوّل بعد الولادة يمثّل عمليّة استذكار لما هو مودع في فطرته، ولما أخذ عليه في الميثاق، بينما التلقينات الأخرى هي عملية استذكاريّة وترسيخيّة لما اكتسبه وحصّله بعقله الظاهر في هذه الحياة من عقائد حقية. [المصدر السابق، ص 443]

الخطوة الخامسة: مرحلة المحاسبة على كلا المنظومتين كمًّا وكيفًا، فقد روي عن النبيّ أنّه قال: «ا تزول قدما عبد حتى يساًل عن أربعة أشياء: عن جسده فيما أبلاه، وعمره فيما أفناه، وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن حبّنا أهل البيت» [الهيثمي، مجمع الزوائد ج 10، ص 346]، والظاهر أنّ فقرة (وعمره فيما أفناه) عامّة تشمل تحصيل المنظومتين معًا.

الخطوة السادسة: تعيين مصير الإنسان الأبديّ من خلال مرحلة الجزاء على كلا المنظومتين بالمثوبة أو العقوبة عليهما.

في هذا المقال سندرس نوع العلاقة بين هاتين المنظومتين والتأثير المتبادل بينهما، لكن تنبغي الإشارة قبل ذلك الى أنّ هذا البحث يرجع شطرً منه _ وهو العقيدة _ إلى علم الكلام، وشطرٌ منه _ وهو السلوك _ إلى علم الفقه والأخلاق، بيد أنّ دراسة العلاقة بين العقيدة والسلوك بقيت مهملةً في البحث العقديّ والفقهيّ والأخلاقيّ، ولم تدرس لا من قبل هذا العلم ولا من قبل ذاك، كما أنّ الدراسات حولها نادرة مُجدًا، وهذا ما دفع إلى دراستها في هذا البحث.

أُوّلًا: مبادئ تصوّريّةٌ عامّةٌ

1.تعريف مفهومي (العقيدة) و(السلوك)

أ. العقيدة

لغة: هي من فعل (عقد) بمعنى الإبرام والربط والشد بقوّة، ومنه اليقين والجزم، واعتقد الشيء أي: اشتد وصلب واعتقد كذا بقلبه [ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 399؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج 1، ص 299، مادّة (عقد)].

وللعقيدة بحسب الاستعمال إطلاقان: فهي إمّا بمعنى الاعتقاد نفسه والجزم _ أي الإيمان _ وإمّا بمعنى ما يُعتقد به أي متعلّق الاعتقاد.

أمّا اصطلاحًا فهي عبارةً عن الاعتقاد أو الجرم بوجود المبد الأعلى وصفاته والرسول والمعاد وما يتفرّع على ذلك، وهو المعبّر عنه في اصطلاح المتكلّمين برأصول الدين)، وفي الفلسفة الحديثة بر (الرؤية الكونيّة)؛ ولذلك فالعقيدة اصطلاحًا أخصّ من معناها اللغويّ؛ لأنّها ليست مطلق الاعتقاد والجزم، بل الجزم الخاصّ بما ذكر.

ب. السلوك

لغةً: هو من المصطلحات الحديثة الّتي لم ترد في النصوص الدينيّة، وقد ذهب بعض اللغويّين إلى أنّه ليس له أصلُّ في اللغة؛ لأنّ السلوك لغةً هو التجاوز [ابن منظورٍ، لسان العرب، ج 5، ص 327]، وهو بمعنى السيرة والتصرّفات [قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص 249]، وما ذكرناه من معنى فهو معنى عرفيٌّ مستحدثُ.

أمّا اصطلاحًا فهو يرادف لفظ السلوك في القرآن والسنّة (العمل)، وبعض علمائنا يجعل العمل جزءًا من الإيمان والاعتقاد، وستقف على مصطلحي الإيمان والعمل الصالح وتلازمهما في الاصطلاح القرآنيّ والروائيّ لاحقًا، كما ينبغي أن يشار هنا في مقام التعريف إلى ثلاثة تنبيهاتٍ:

الأوّل: أنّه لم يرد _ على ما يبدو _ مصطلح (العقيدة) في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة، وإنّما الوارد فيهما وفي كثيرٍ من كتب العقائد ما يعادله وهو مصطلح (الإيمان) الذي هو عبارةٌ عن (التصديق بالقلب) على رأي [انظر: المرتفى، النخيرة، ص 536؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 140]، وعلى رأي آخر هو: «الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان والعمل بالجوارح، وعليه دلّت كثيرٌ من الأخبار المرويّة عن الأئمّة» [الطوسي، الاقتصاد: ص141]، وعلى رأي ثالثٍ هو «العلم مع الالتزام بمقتضاه وعقد القلب على مؤدّاه، بحيث تترتب عليه آثاره العمليّة ولو في الجملة» [انظر: الطباطبائيّ، الميزان، 18، مؤدّاه، بحيث تترتب عليه آثاره العمليّة ولو في الجملة» [انظر: الطباطبائيّ، الميزان، 18، مودّاه، في قبول العمل في الآخرة، وأمّا في الدنيا فالذي يخرج الإنسان من الكفر كمالٍ في قبول العمل في الآخرة، وأمّا في الدنيا فالذي يخرج الإنسان من الكفر سبحانيّ، الإيمان هو الاعتقاد القلبيّ والإقرار اللسانيّ ولا يشترط العمل في ذلك [انظر: يكون جزءًا من الإيمان داخلًا فيه.

وللإيمان معنى عامٌ يشمل الإيمان بالله ورسله وكتبه وملائكته واليوم الآخر: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَلَاتُبِهِ وَلَا يَبِهِ وَرُسُ ﴾ [سورة البقرة: 285]، وعليه (فكلّ من كان عارفًا بالله وبنبيّه وبكلّ ما أوجب الله عليه معرفته مقررًا بذلك مصدقًا به فهو مؤمن) [الطوسيّ، الاقتصاد، ص 140] على الخلاف المتقدم في مدخلية العمل في الإيمان، وفي مقابل ذلك الكفر بالمذكورات: ﴿ مَهُ رَبِيهُ عَلَيْهُ مِنْ مِنْ مَا أَوْمِ اللهُ عَلَيْهُ وَمِنْ اللهُ عَلَيْهُ وَالسّاء: 136].

وكما أنّ مصطلح الإيمان عامُّ يشمل الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته، فكذلك مصطلح (العقيدة)، فهو عامُّ يشمل لهذه العقائد وغيرها، أي كلّ ما يعتقده الإنسان بقلبه؛ لأنّ العقيدة هي كلّ ما ينعقد عليه القلب.

الثاني: تمرّ العقيدة حسب التحليل العقليّ بمرحلتين، المرحلة المعرفيّة وآلتها العقل، والمرحلة القلبيّة أي إذعان النفس والقلب بما عرفه وأدركه العقل. وبعبارةٍ أخرى تمرّ العقيدة بمرحلة التصوّر والتصديق اللذين هما حقيقتا العلم الكسبيّ

(الحصوليّ) في قبال العلم الحضوريّ، فالإنسان يعلم أوّلًا بالعقيدة في أفق التصوّر عبر الإدراك العقليّ وربما النقليّ أحيانًا، ثمّ يُسلّم ويُذعن بما تصوّره وأثبته العقل أو النقل، ويصطلح على المرحلة الأولى الّتي تمثّل الجانب المعرفيّ _ أو قل النظريّ _ للعقيدة حسب الاصطلاح المعاصر (الرؤية الكونيّة)، وأمّا المرحلة الثانية فهي المصطلح عليها بالإيمان.

ومن الفوارق بين المرحلتين أنّ المرحلة الأولى لا تختصّ بالمؤمن، بل يشترك فيها المؤمن والكافر، فالكافر، فالكافر قد يعرف العقيدة الحقّة من الناحية النظريّة، ولكنّه يجحد بها وينكرها لموانع تمنعه، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَنْقَنَتُهَا انْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ بها وينكرها لموانع تمنعه، قال تعالى: ﴿أَفَرَائِتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْم ﴾ [سورة النمل: 14]، وأيضًا قوله تعالى: ﴿أَفَرَائِتُ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللهُ عَلَى عِلْم الهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ [سورة محمد: 25].

فالعلم قد يجتمع مع الجحود وبالتالي فإنّه لا يجتمع مع الإقرار والإيمان؛ لأنّ الإقرار والإيمان قد يكون بسبب الدليل الظنّي، وبعبارةٍ أخرى أنّ النسبة بين العلم والإيمان هي عمومٌ وخصوصٌ من وجه، وهذا بعكس المرحلة الثانية فإنّها مختصّةٌ بالمؤمن وحسب.

الثالث: ثمّـة مصطلحاتٌ ذات صلةٍ بمصطلح العقيدة كمصطلح (الملّة) أو (الدين) والنسبة بينهما وبين (العقيدة) هي نسبة العموم والخصوص المطلق.

2. أقسام العقيدة:

تنقسم العقيدة حسب اصطلاحها اللغويّ إلى عقيدةٍ حقّةٍ صحيحةٍ وعقيدةٍ باطلةٍ، ولكلِّ من القسمين محدّداتُ ومعايير ليس هنا محلّ بحثها، كما تنقسم العقيدة من جهةٍ أخرى إلى عقيدةٍ قطعيّةٍ ثابتةٍ بالدليل القطعيّ، وعقيدةٍ ظنيّةٍ ثابتةٍ بالدليل الظنيّ، وثمّة بحثُ بين المتكلّمين وعلماء العقيدة في اشتراط تحصيل العقيدة الحقّة بالقطع واليقين، أو كفاية الظنّ فيها، كما ثمّة بحثُ بينهم أيضًا في

اشتراط تحصيل العقيدة عن طريق الاجتهاد أو كفاية التقليد، وكل ذلك خارجً عن هدف المقال [ظ: الشهيد الشاني، حقائق الإيمان، ص 56؛ شبّر، حق اليقين، ص 571 و إنّما المهمّ عندنا بعد تحصيل العقيدة والصحيحة بيان ضرورة ارتباطها بالسلوك، وعدم كفاية العقيدة لوحدها بمعزلٍ عن السلوك والعمل الصالح في تحقيق الكمال البشريّ خلاف ما تذهب إليه العقيدة الإرجائية.

3.أقسام السلوك:

ينقسم السلوك البشريّ بلحاظ الوحدة والاجتماع إلى:

أ. السلوك الفرديّ.

ب. السلوك الجمعي.

كما ينقسم بلحاظ قوى النفس الّتي يصدر عنها إلى عدّة أقسام:

1.السلوك الغريزي: هو السلوك الصادر عن الإنسان بمقتضى غريزته، كغريزة الأكل والشرب والتناسل وغيرها، ويمارس الإنسان لهذا السلوك عن طريق القوى الشهويّة المركّبة في وجوده.

- 2. السلوك الاجتماعيّ: وهو عبارةٌ عن الرابطة في العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة وغيرها ممّا يتواصل به الإنسان مع الآخر البشريّ. ويمارس الإنسان هذا السلوك لتنظيم حياته بمقتضى غريزة حبّ البقاء وحفظ النوع عن طريق القوّة العاقلة (عقل المعاش).
- 3. السلوك المعرفي والعلمي: وهو كسب وتحصيل الإنسان للعلوم الدينية والدنيوية ليعمّر بها حياته الدنيوية والأخروية، ويمارس هذا السلوك انطلاقًا من غريزة حبّ العلم من خلال القوّة العاقلة (عقل المعاد وعقل المعاش)(*).

^(*) المراد بعقل المعاد القوّة العاقلة المستخدمة في تدبير أمر المعاد والآخرة، والمراد بعقل المعاش الفوّة العاقلة المسخدمة لتدبير أمر المعاش في الدنيا. [انظر: المجلسي، بحار الأنوار 1: 161؛ شبر، شرح الزبارة الجامعة: 69]

4. السلوك العبادي: ويمثّل علاقة الإنسان بخالقه سبحانه، ويمارس الإنسان لهذا السلوك بمقتضى غريزة حبّ العبادة الّتي هي أمرٌ فطريُّ مركّبُ في فطرة كلّ إنسانٍ - كما تشهد به التجربة البشريّة عبر أجيالها - ولكنّه قد يخطئ في المعبود من جهة تحديد المصداق.

وتتبلور رؤية الإسلام تجاه لهذه الأنماط الأربعة للسلوك في إخضاعها بتمامها للعقيدة، بحيث تتأطّر لهذه السلوكيّات بإطار العقيدة السي تكون هي المنطلق الحقيقيّ أو قل الحيثيّة التعليليّة لهذه الأنماط السلوكيّة، يقول الإمام أمير المؤمنين لكميلٍ: «يا كميل، ما من حركةٍ إلّا وأنت تحتاج فيها إلى معرفةٍ» [الكينيّ، أصول الكميلي، ج 2، ص 310، ح 1431]، ويقول الإمام زين العابدين: «اعلم أنّ لله عرّوجلّ عليك حقوقًا محيطةً بك في كلّ حركةٍ تحرّكتها، وسكنةٍ سكنتها، أو حالٍ حلتها، أو منزلةٍ نزلتها، أو جارحةٍ قلبتها أو آلةٍ تصرّفت فيها، فأكبر حقّ حقوق الله عبارك وتعالى عليك ما أوجب عليك لنفسه من حقه الذي هو أصل حقوق الله علي الصدوق، الحصال، ص 565].

وبما أنّ محور العقيدة الإسلاميّة يقوم على أصل التوحيد، فإنّ السلوك البشريّ في كلّ أنماطه المشار إليها يجب أن يتصف أو يصطبغ بصبغة التوحيد ﴿ مَ مَ اللّهُ مِنْ مَ مَ مَ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

ثانيًا: علاقة العقيدة بالسلوك في المنظور الدينيّ

تتبلور صياغة الشخصية الإسلاميّة من خلال ثلاث مراحل:

1. مرحلة التدبّر والتفكّر وتكوين القناعة بالدين قبل اعتناقه، وقد وردت نصـوصٌ قرآنيّةٌ وروائيّةٌ كثيرةٌ تحتّ على التدبّر والتعقّل والتفكّر في الأنفس والآفاق، ولهذه هي المرحلة الأولى للعقيدة كما تقدّم.

150

2. مرحلة الاعتقاد والإيمان والجزم، ولهذه هي المرحلة الثانية للعقيدة.

3. مرحلة العمل والسلوك الصالح المؤكّد، أو المحقّق للإيمان على الخلاف السابق، فالعمل الصالح هو مرآة العقيدة وترجمانها الصادق، وقد تقدّم أنّ البعض يعدّه جزءًا منه.

وقد وردت المرحلتان الثانية والثالثة بشكلٍ متلازمٍ لا ينفك في الآيات والروايات، وقد يتجاوز عدد الآيات في ذلك الخمسين آية، وأمّا الروايات فهي كثيرة قد تجاوزت حدّ التواتر [الحرّ العامليّ، الفصول المهمّة، ص 440]، وهذه الآيات والروايات واردة على نحو الكبرى الكلّية، ولكن هناك نصوصًا أخرى أشارت للتطبيقات والصغريات، وسنذكر نماذج لكلٍّ من الصنفين على نحو الاختصار.

لكن ينبغي الإشارة قبل ذلك إلى أنّ هذا التلازم واضحٌ؛ بناءً على القول بمدخليّة العمل والسلوك في تحقق الإيمان، والاعتقاد بنحو جزء المقتضي، كما هو صريح القول الثاني وظاهر القول الثالث المتقدّمين؛ إذ لو لم يتحقّق العمل فلا يتحقّق الاعتقاد والإيمان من الأساس، وأمّا بناءً على خروجه من حقيقة الإيمان والعقيدة وكونه شرطًا في الكمال _ كما عليه القول الأوّل _ فالتلازم ثابتُ بناءً على القول بكون الإيمان يتّصف بالشدّة والضعف كما هو رأي الإماميّة، خلافًا لبعض علماء الجمهور الذين قالوا إنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص [الطباطبائي، الميزان، جاءً ص 260]، ففي صورة الاشتداد يتحقّق التلازم وفي صورة الضعف يتحقّق الانفكاك والتخلّف، كما في سلوك كثير من العصاة والمنحرفين من المسلمين، مع صحّة عقيدتهم من الناحية النظريّة، لكنّها ضعيفةٌ في مرحلة الإذعان والتصديق واليقين؛ ولذا تنتج سلوكًا ضعيفًا، إذ «ليس الإيمان بشيءٍ مجرّد إدراك أنّه حقّ مثلًا، بل مطاوعةٌ وقبولٌ خاصٌ من النفس بالنسبة إلى ما أدركته يوجب تسليمًا له ولما يقتضيه من الآثار، وآيته مطاوعته لسائر القوى والجوارح وقبولها له كما طوعته النفس وقبلته، فترى المعتاد (*) يبغض الأعمال المذمومة، وربما يدرك وجه طاوعته النفس وقبلته، فترى المعتاد (*) يبغض الأعمال المذمومة، وربما يدرك وجه

^(*) هو المدمن على تعاطى المخدرات.

على كلّ حالٍ، فأمّا الصنف الأوّل _ وهو الآيات الواردة على نحو الكبرى _ فهو من قبيل النصوص التالية:

1.الآيات القرآنيّة:

- اللَّنْهَارُ خَالِدِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَـنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا اللَّنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة النساء: 122].
- ﴿ وَبَشِ رِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحِاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الانها ﴾ [سورة البقرة: 25].
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُوا الصَّالِجَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الرَّكَاةَ لَهُمْ الْمُرْهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونِ السورة البقرة: 277].

وفحوى الآيات الكريمة هو التأكيد على الترابط الوثيق بين العقيدة والعمل الصالح وترتيب الجزاء الأخروي، أي السعادة الأبدية على ذلك الترابط المفاد بألفاظ وعباراتٍ مختلفةٍ من قبيل قوله تعالى: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَا﴾، ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَا﴾، ﴿لولْئِكَ لصْحَابُ الْجُنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونِ﴾، ﴿لَهُمْ لَجُرُهُمْ عِنْدَ رَبِهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

إنّ الآيات واضحة الدلالة على التلازم بين الإيمان والعمل الصالح، فإنّ العقيدة بمفردها أو العمل الصالح بمفرده لا يحقّق السعادة والفوز الأخرويّ، بل الملاك في السعادة هو حقيقة الإيمان والعمل الصالح معًا [الطباطبائي، الميزان، ج1، ص الحاك]، وسيتضح ذلك أكثر في البحث الروائيّ، نعم يمكن _ بناءً على بعض الأقوال المتقدّمة _ الحكم بإيمان الفرد وإسلامه في الدنيا بمجرّد إيمانه واعتقاده، وإن لم يقترن بالعمل؛ لترتّب بعض الأحكام الشرعيّة على ذلك.

151

كما لا يقتصر أثر العقيدة في السلوك على السعادة الأخروية فقط، بل يعمّ حتى السعادة الدنيوية المتمثّلة بتحقيق العدالة الاجتماعيّة وبناء المدينة الفاضلة وتنمية المجتمع البشريّ وتحقيق مكارم الأخلاق وتحكيم المعايير الإنسانيّة فيه، وأدلّ دليل على ذلك هو التجربة النبويّة رغم قصر مدّتها، فإنّها استطاعت أن تحدث تحوّلًا عظيمًا في مجتمع الجزيرة وأن تقدّمه أشواطًا كبيرةً، بحيث جعلته في الصدارة من ركب الإنسانيّة بعد أن كان في مؤخّرته، فبنت العقيدة الإسلاميّة لذلك المجتمع حضارةً إنسانيّةً لا نقول إنّها تجاري الأمم وحسب، بل وتتقدّم عليها.

وهناك دليلُ آخر على تأثير العقيدة في السلوك، وهو التجربة الاجتماعية للمجتمعات الغربيّة المعاصرة، فإنّ لهذه المجتمعات بالرغم من التقدّم المادّيّ والتكنولوجيّ الذي تشهده، بيد أنّها تعاني الكثير من الأزمات على المستوى الروحيّ وعلى مستوى تحقيق السعادة الحقيقيّة؛ وذلك نتيجة ضعف عامل العقيدة وضموره في الحياة الفرديّة والأسريّة والاجتماعيّة، ولا شكّ فإنّ لضمور عامل العقيدة تداعياته الخطيرة على المجتمع، لهذا كلّه في الكبرى.

أمّا الصغرى فهي من قبيل قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الّذِي يُكَذِبُ بِالدِّينِ ۞ فَذٰلك الّذي يَدُعُ الْيَتِيمَ ۞ وَلاَ يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ [سورة الماعون: 1-3]، فإنّ العقيدة الفاسدة كالتكذيب بيوم الدين (إنكار المعاد)، تقود إلى السلوك الفاسد، وهو دعّ اليتيم وردّه بعنفٍ وعدم حضّ الغير على إطعام المسكين [الطوسيّ، التبيان ج10، ص 415].

2.الروايات:

لقد بيّنت الروايات أهمّية العقيدة والسلوك والترابط بينهما ببياناتٍ عديدةٍ، خصوصًا بعد قولهم إنّ العقيدة هي الإيمان نفسه حسب الاصطلاح الدينيّ، ففي خبرٍ عن رسول الله عيوكد فيه عدم قبول العقيدة أو العمل منفردين لوحدهما، بل يعدّهما شريكين لا يفترقان، قال عنه: «الإيمان والعمل أخوان شريكان في قرنٍ، لا يقبل الله أحدهما إلّا بصاحبه» [ريشهري، ميزان الحكمة، ج1، ص 193]، بل في خبر آخر

عدّ رسول الله العمل جزءًا من الإيمان وليس قسيمًا له، حيث قال: «الإيمان قولً وعملً، يزيد وينقص» [المصدر السابق]، ولعلّ هذا الخبر أحد الأدّلة على مدخليّة العمل في مقولة الإيمان، وهذا ما يؤكّده قوله الآخرے: «أُعِنَتِ المرجئة على لسان سبعين نبيًّا، الّذين يقولون: الإيمان قولً بلا عملٍ» [المصدر السابق]، وأوضح من ذلك كلّه خبر أبي عمر الزبيريّ، عن أبي عبد الله، قال: «قلت له ألا تخبرني عن الإيمان، أقولً هو وعملً أم قولٌ بلا عملٍ؟ فقال: الإيمان عملٌ كلّه، والقول بعض ذلك العمل، مفترضٌ من الله مبيّنٌ في كتابه، واضحٌ نوره، ثابتةٌ حجّته، يشهد له بها الكتاب ويدعو إليه، ولمّا أن صرف الله نبيّه إلى بيت المقدس ما حالنا فيها؟ وما المسلمون للنبيّ: أرأيت صلاتنا الّتي كنّا نصليّ إلى بيت المقدس ما حالنا فيها؟ وما أيضيع إيمانكم إنّ الله بالنّاسِ لَرَهُوفٌ رّحِيمٌ» [سورة البقرة: 143]، فسمّى الصلاة إيمانًا، فمن من أمواتنا وهم يصلّون إلى جارحةٍ من جوارحه ممّا فرض الله عليه، فمن اتقى الله حافظًا لجوارحه موفيًا كلّ جارحةٍ من جوارحه ممّا فرض الله عليه، لقي الله مستكملًا لإيمانه من أهل الجنة، ومن خان في شيءٍ منها أو تعدّى ما أمر لقي الله فيها لقي الله ناقص الإيمان» [العيّاشيّ، تفسير العياشي، ج1، ص 64].

هذه الوفرة الوافرة من الأخبار في التأكيد على الترابط بين الإيمان والعمل لم تأت من فراغ، بل هي في مقام الردّ على فكرة خطيرة كانت في المجتمع آنذاك، ألا وهي فكرة الإرجاء الّتي كانت تستهدف هذا الترابط وتعكس مدى خطورة فكر المرجئة على المجتمع الإسلامي، حتى أنّ بعض الرواة قد اشتبه عليه الأمر _ كما في رواية الزبيريّ _ فسأل عن الإيمان هل هو قولٌ بلا عملٍ أو هو مع العمل؛ ممّا يعكس اهتمام المجتمع بهذه الظاهرة الفكريّة الخطيرة، حتى ورد أنّ المرجئة ملعونون على لسان سبعين نبيًّا قبل الإسلام، بل في بعض الأخبار وجود فكرة الإرجاء في الأمم السابقة وعلى عهد الأنبياء السابقين أيضًا، وأنّ المرجئة هم يهود هذه الأمّة؛ ولذا نجد اهتمام النبيّ عوالأئمّة في التحذير من هذه الفكرة الأمويّة الّتي كان يراد لها نقض الدين من الداخل، بعد أن عجز الخطّ الأمويّ عن الوقوف بوجه الإسلام في العلن، فقدّم منظومةً عقديّةً وتشريعيّةً مشوّهةً باسم الدين.

السرّ في هذا الترابط بين العقيدة والسلوك هو الدور التكامليّ لكلّ منهما بالنسبة للآخر، فإنّ الإنسان ما لم يمتلك رؤيةً كونيّةً صحيحةً، فإنّه لا يمتلك منظومة فكريّة منسجمةً عن العالم، كما أنّ سلوكه إذا لم يكن مطابقًا لمنظومته الفكريّة الّتي يؤمن بها لوقع في فوضى التناقض في المنظومة السلوكيّة، وسيأتي بيان ذلك في المبحث التالي.

ثالثًا: نوع العلاقة بين العقيدة والسلوك

ثمّة علاقة تبادليّة (تخادميّة) بين المنظومتين العقدية والسلوكية، فالعقيدة من جهة تعتبر العلّة والأساس الّذي يقوم عليه بناء السلوك الإنسانيّ بشكل عام، سواء كانت عقيدة صحيحة أو فاسدة، ولعلّه إلى هذه القاعدة العامة يشير قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ لِعُلَمُ بِمَنْ هُوَ لِهْدَى سَبِيلًا ﴾ [سورة الإسراء: 84]، اي كلُّ يعمل على اقتضاء عقيدته ورؤيته الكونيّة [الطبرسيّ، جوامع الجامع، ج2، صاعى اقتضاء عقيدته إلهيّة أو وضعيّة ؛ ولذلك فإنّ العقيدة هي بمنزلة الحيثيّة التعليليّة الّتي يصدر عنها السلوك الإنسانيّ في فرض المطابقة بينهما، وأمّا في فرض المخالفة فلا سنخيّة حينئذٍ، كما لو كانت العقيدة حقّة وكان السلوك ناشئًا من المخالفة فلا سنخيّة حينئذٍ، كما لو كانت العقيدة حقّة وكان السلوك ناشئًا من اتباع الهوى مثلًا.

أدلّ دليلٍ على هذه العلّية والملازمة هو الوجدان المغني عن إقامة البرهان، فإنّا نجد تأثير العقيدة إلى حدّ أنّ الإنسان يفديها بأعزّ الأمور وهي نفسه، حتّى لو كانت عقيدته هي حبّ الوطن مثلًا، أو ربّما كانت عقيدةً فاسدةً، بل ربّما تدعوه العقيدة للإقرار على نفسه والتضحية بحياته الدنيويّة كسبًا للسعادة الأخرويّة كما في قضيّة ماعز الأسلميّ الذي أقرّ بالزنا ليرجم (*)، وهذه الميزة من مختصّات العقيدة، ولا

^(*) حاصل القصّة أنّه بعد أن زنى ماعزٌ جاء فأقرّ بذنبه بنى يدي النبّى ، فأعرض عنه ، وهٰكذا أربع مرّاتٍ فأمر به ، فأخرج إلى عنه فجاء من شقّه الآخر ، فأعرض عنه ، وهٰكذا أربع مرّاتٍ فأمر به ، فأخرج إلى الحرّة فرجم. [البيهقيّ ، السنن الكبرى ، ج 8 ، ص 227]

نجدها في القوانين الوضعيّة؛ فإنّ القوانين الوضعيّة لا تحمل الإنسان على التضحية بالنفس أو المال وإنّما تحمله على الالتزام القهريّ بالقانون، والفرق هو أنّ العقيدة تنبع من الداخل وتمتزج بعقل الإنسان وضميره وعواطفه ومشاعره، فلذا تتحكّم بالتصرّفات الظاهرة والباطنة للإنسان، كما أنّ لها سلطانًا دنيويًّا وأخرويًّا؛ ولذا إذا صلحت العقيدة عمر الظاهر والباطن معًا وتحقّقت السعادة الدنيويّة والأخرويّة معًا، والحال أنّ القانون سلطانه دنيويُّ، ويصلح الظاهر فقط.

وممّا يدلّ أيضًا على هذا الترابط والتلازم بين المنظومتين هو ما نراه من انقلاب السلوك الجاهليّ لدى المشركين قبل البعثة إلى سلوكٍ توحيديٍّ قائم على معايير الدين، كالأمانة والصدق والعدل والوفاء والأخوّة وغيرها من القيم الإنسانيّة الرفيعة، وما ذلك إلّا لتبدّل القاعدة المعرفيّة الّتي يقوم عليها السلوكان، وممّا يدعم ويؤكّد هذا الترابط _ أيضًا _ أنّ الارتداد عن الدين وعن التوحيد يقتضي بطبعه التخلّي عن السلوك الجاهليّ، وما ذلك إلّا لتبدّل القاعدة المعرفيّة عند الشخص الواحد قبل السلوك الجاهليّ، وما ذلك إلّا لتبدّل القاعدة القرآن الكريم أيضًا قوله _ تعالى _ في النهي عن أكل الربا: ﴿يَا لِيُهَا الّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللّهُ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة البقرة: 278].

وهده العلّية والمعلوليّة لا تعني انتفاء دور السلوك في التأثير المتقابل على العقيدة وترسيخها، فالسلوك _ وإن كان معلولًا للعقيدة، وليس له دورٌ في حدوثها ووجودها كما يقتضيه قانون العلّية _ يعدّ مؤثرًا في بقائها وقوّتها وترسيخها، ولعلّ هذا هو السرّ في اقتران العمل الصالح في آي كثيرةٍ من القرآن الكريم بالإيمان والاعتقاد، إذ اقترن الإيمان بالعمل الصالح في نحو خمسين آيةً كما تقدّم، وأصرح منه في الدلالة على تأثير السلوك في العقيدة قوله تعالى: ﴿ وَمَوْ مِنْ مِنْ مُوسِمُ الصالح هو رفع الكلم الطيّب وتعضيده، يقول بعض المفسرين: «والمراد بالكلم ما يفيد معنى تامًّا كلاميًّا، ويشهد به توصيفه بالطيّب، فطيّب الكلام هو ملاءمته لنفس سامعه ومتكلّمه، بحيث تنبسط منه وتستلدّه وتستكمل الكلام هو ملاءمته لنفس سامعه ومتكلّمه، بحيث تنبسط منه وتستلدّه وتستكمل

به، وذلك إنّما يكون بإفادته معنى حقًا فيه سعادة النفس وفلاحها، وبذلك يظهر أنّ المراد به ليس مجرّد اللفظ، بل بما أنّ له معنى طيّبًا، فالمراد به الاعتقاد ات الحقّة الّتي يسعد الإنسان بالإذعان لها، وبناء عمله عليها، والمتيقّن منها كلمة التوحيد الّتي يرجع إليها سائر الاعتقادات الحقّة» [الطباطبائي، الميزان، ج 17، ص 23]، فالكلم الطيّب هو الاعتقاد الحقّ، والعمل الّذي يناسبه هو الّذي يرفع الإنسان ويمد في تكامله، وكلّما تكرّر العمل زاد الاعتقاد رسوخًا وجلاءً وقوي في تأثيره، فقوّة الإيمان بمزاولة الطاعات وضعفه بارتكاب المعاصي؛ ولذا ربّما يؤدّي الانحراف السلوكيّ والعمل بالمعاصي وسوء العمل إلى الانحراف العقديّ والتكذيب بآيات الله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الّذِينَ لَمَاءُوا السُّواًى لَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ الله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ لَمَاءُوا السُّواًى لَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [سورة الروم: 10؛ انظر: الطباطبائيّ، الميزان، ج1، ص190؛ وج 9، ص55؛ الخمينيّ، تفسير القرآن الكريم ج 5، ص 55].

والعلاقة بين هاتين المنظومتين هي إمّا علاقةٌ تكامليّةٌ تصاعديّةٌ، وإمّا علاقةٌ تنازليّةٌ انحطاطيّةٌ، تبعًا لصحة العقيدة وفسادها أو ضعفها وقوّتها، فالمنظومة العقديّة الحقة إذا التزمنا بمؤدّاها تؤدّي بطبيعة الحال إلى السلوك التوحيديّ الحق؛ لأنّ العقيدة تنعكس على الجوارح فتأخذ كلّ جارحةٍ حظّها من العقيدة والإيمان، فمثلًا عقيدة التوحيد الأفعاليّ تؤثّر إيجابيًّا على جزئيّات سلوك الإنسان في التعامل مع الأسباب (البعيدة والمتوسّطة) وعدم الاعتماد عليها، وإنّما يكون الاعتماد على مسبّب الأسباب والمبدإ الأعلى، بعكس الإنسان الفاقد للتوحيد الأفعاليّ فإنّ سلوكه يختلف تمامًا عن الإنسان الأوّل، وفي المقابل فإنّ المنظومة السلوكيّة الصحيحة تؤدّي إلى تقوية الإيمان والعقيدة، جاء في تفسير العياشي: "فمن اتقى الله حافظًا لجوارحه موفيًا كلّ جارحةٍ من جوارحه ممّا فرض الله عليه، لقي الله مستكملًا لإيمانه من أهل الجنّة، ومن خان في شيءٍ منها أو تعدّى ما أمر الله فيها لقي الله ناقص الإيمان» [العيّاشيّ، تفسير العيّاشيّ، ع1، ص 64]، وبكلا الأمرين يحصل الكمال الإنسافيّ.

157

كما أنّ فساد العقيدة يؤدّي إلى انحراف السلوك كما هو واضحٌ في عقيدة الشرك الفاسدة فسادًا جزئيًّا، وفيما يلي بعض النماذج التطبيقيّة لذلك:

الأوّل: عقيدة الإرجاء الّتي تعني الاكتفاء بالإيمان القوليّ، وإن ارتكب الإنسان ما ارتكب فإن أمره مرجأً إلى ربّه في الآخرة، ممّا يبرّر للإنسان الانحراف السلوكيّ في الدنيا، وسيأتي تفصيل الكلام في هذه العقيدة.

الثاني: عقيدة الجبر الّتي تعني صدور الفعل من الإنسان قهرًا وجبرًا عليه، ولازم هذا إعفاء الإنسان من المسؤوليّة والعقوبة، ممّا يخلق مبرّرًا للانحراف السلوكيّ تحت ذريعة أنّ هذا فعل الله، وإنّما ينسب للإنسان مجازًا، وقد كانت طبقةٌ من المجتمع فيما مضى تعمل بهذا المبدإ الفاسد، فقد كتب ابن عبّاسٍ إلى قرّاء المجبرة بالشام: «أمّا بعد، أتأمرون الناس بالتقوى وبكم ضلّ المتقون، وتنهون الناس عن المعاصي وبكم ظهر العاصون؟!» [سبحاني، الإلهيّات، ج 2، ص 163].

الثالث: عقيدة القضاء والقدر بناءً على تأويلهما تأويلًا خاطئًا يبرّئ ساحة الإنسان من الفعل القبيح ويجعله مقدّرًا عليه، فقد حدّر النبيّ من خطر هذا التأويل فقال: «سيأتي زمانٌ على أمّتي يؤوّلون المعاصي بالقضاء، أولئك بريئون مني وأنا منهم براءً» [العامل البيّاضي، الصراط المستقيم، ص 32].

وقد دار حوارً بين الإمام الكاظم والنعمان أبي حنيفة حيث قال للإمام: «مِمَّنِ المعصية؟ قال: يا شيخ لا تخلو من شلاثٍ: إمّا أن تكون من الله وليس من العبد ومن الله شيءً فليس للحكيم أن يأخذ عبده بما لم يفعله، وإمّا أن تكون من العبد ومن الله والله أقوى الشريكين فليس للشريك الأكبر أن يأخذ الشريك الأصغر بذنبه، وإمّا أن تكون من العبد وليس من الله شيءً، فإن شاء عفا وإن شاء عاقب» [المجلسي، جار الأنوار، ج 5، ص 27].

الرابع: تفسير الشفاعة تفسيرًا خاطئًا يؤدّي إلى الاتّكاليّة في العمل والانحراف في السلوك.

الخامس: تفسير ولاية أهل البيت ومحبّتهم تفسيرًا يؤدّي إلى الاتّكاليّة في العمل والانحراف في السلوك.

وعلى كلّ حالٍ وردت الإشارة إلى لهذه العلاقة التبادليّة بين العقيدة والسلوك في الأحاديث الشريفة، فعن الإمام الصادق قال: «لا يقبل الله عملًا إلّا بمعرفةٍ، ولا معرفةً إلّا بعملٍ، فمن عرف دلّته المعرفة على العمل، ومن لم يعمل فلا معرفة له». ثمّ قال: «ألا إنّ الإيمان بعضه من بعضٍ» [الكلينيّ، الكافي، ج1، ص 44]. فعد العمل جزءًا من الإيمان، وقد تقدّم في تعريف الإيمان أنّ بعض متكلّمينا من يرى ذلك، ولا يكتفي في الإيمان بالإقرار القلبيّ فقط.

كما أشار العلّامة الطباطبائيّ إلى هذه العلاقة التبادليّة بقوله: «إنّ الاعتقاد والإيمان إذا كان حقّ الاعتقاد صادقًا إلى نفسه صدّقه العمل ولم يكذبه، أي يصدر عنه العمل على طبقه، فالعمل من فروع العلم وآثاره الَّتي لا تنفكُّ عنه، وكلُّما تكرّر العمل زاد الاعتقاد رسوخًا وجلاءً، وقوى في تأثيره " [الطباطبائي، الميزان، ج 17، ص 23]، بل يمكن القول إنّ تأثير حقيقة العقيدة لا يقتصر على السلوك التكوينيّ لدى الإنسان خاصّةً، بل يصل أحيانًا في تأثيره إلى النظام الكونيّ العامّ، وهذا ما يمكن فهم أبعاده من خلل الرواية التالية عن الإمام الصادق: «سئل: لم سمّى الكعبة كعبةً؟ قال: لأنّها مربّعةٌ، فقيل: ولم صارت مربّعةً؟ قال: لأنّها بحذاء البيت المعمور وهو مربّعٌ، فقيل له: ولم صار البيت المعمور مربّعًا؟ قال: لأنّه بحذاء العرش وهـو مربّعٌ، فقيل: ولم صار العرش مربّعًا ؟ قال: لأنّ الكلمات الّتي بني عليها الإسلام أربعُ: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلَّا الله، والله أكبر، ولهذه الكلمات الأربع أولاها تتضمّن التنزيه والتقديس، والثانية التشبيه والثناء، والثالثة التوحيد الجامع بين التنزيه والتشبيه، والرابعة التوحيد الأعظم المختصّ بالإسلام» [الصدوق، علل الشرائع، ج 2، ص 398]، ويمكننا أن نفهم لهذا التأثير أكثر فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار كون الكعبة تمثّل نقطة المركز في الكرة الأرضيّة على وجه الدقّة [حسين كمال الدين أحمد، إسقاط الكرة الأرضيّة بالنسبة لمكّة المكرّمة، مجلّة البحوث الإسلامية، ع 2، ص292 ؛ مجلّة البحوث الإسلاميّة، ع 6، ص 225]، فكأنّ الكرة الأرضيّة كلّها قائمةٌ على نظام التوحيد.

رابعًا: جدليّة العقيدة والسلوك في الفكر الكلاميّ

بالرغم من التلازم الواضح الذي يطرحه القرآن الكريم بين العقيدة والعمل الصالح، بيد أنّه قد أثيرت إشكاليّة العلاقة بينهما على بساط البحث الكلاميّ والجدل العقديّ في مسألة مرتكب الكبيرة، فقد وقعت المسألة بين إفراطٍ وتفريطٍ من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، فبين قائلٍ بأنّ ارتكاب الكبيرة يُخرِج الإنسان من الإيمان إلى حدّ الكفر، كما عليه بعض فرق الخوارج، وبين قائلٍ بأنّ الإنسان مهما ارتكب من الكبائر والموبقات فذلك لا يصرّ بإيمانه وعقيدته، كما عليه الكراميّة وبعض المرجئة، وبين قائلٍ بأنّ مرتكب الكبيرة لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، بل منزلةٌ بين منزلتين، كما عليه المعتزلة. [ظ: المفيد، أوائل المقالات، ص 15؛ الطوسيّ، الاقتصاد، ص 15؛ الطوسيّ،

ولعلّ الأخطر من لهذه الاتجاهات الفكريّة هو ما ذهبت إليه المرجئة؛ لأنّ من شأنه سياسيًّا أن يبرّر للحكّام ظلمهم وجورهم من جهةٍ، ومن شأنه اجتماعيًّا أن يشيع في المجتمع الإسلاميّ التفكّك الخلقيّ والانحراف السلوكيّ من جهةٍ أخرى، فالمرجئة _ سواءً أقلنا إنّها مذهبُ سياسيُّ أُلبس لباس العقيدة، أو قلنا إنّه مذهبُ عقديُّ وظّفت أفكاره لصالح السياسة _ يدعون إلى انفصال العقيدة عن السلوك، والأصل عندهم كفاية الإيمان والاعتقاد بالشهادتين مهما انحرف الإنسان في سلوكه، فهم يذهبون إلى أنّ «الإيمان قولُ بلا عملٍ، وأصل ما هم عليه أنّهم يدينون بأنّ أحدهم لو ذبح أباه وأمّه وابنه وبنته وأخاه واخته وأحرقهم بالنار، أو يدينس القبور أو أقى أيّ كبيرةٍ نهى الله عنها، فإن ذلك لا يفسد عليه إيمانه ولا يجرجه منه، وأنّه إذا أقرّ بلسانه بالشهادتين فهو مستكمل الإيمان، إيمانه كإيمان جبريل وميكال ، فعل ما فعل وارتكب ما ارتكب ممّا نهى الله، ويحتجّون

بأنّ النبيّ عال: أمرنا أن نقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلّا الله» [النيسابوريّ، الإيضاح، ص 45]، ولهذه هي المسألة المعروفة بكون مرتكب الكبيرة كافرًا أو لا، ولا شكّ في خطورة لهذا الفكرة من جهتين:

الأولى: أنّها تبرّر الانحراف وتشرعنه باسم الدين، كما شرعن آل أميّة للظلم باسم الدين في نظريّة حرمة الخروج على الجائر الّتي أوجدت حصانةً للجائرين من الخروج والثورة عليهم لمدّةٍ طويلةٍ تجاوزت الألف عامٍ، حيث خدّروا الأمّة وشلّوا حركتها وتقدّمها بهذه النظريّة، حتى وصلت الأمّة إلى ما وصلت إليه اليوم من التخلّف والارتكاس.

الثانية: خطورة المنهج الذي يقوم عليه استدلالهم، ألا وهو منهج الاجتهاد الاجتزائيّ والانتقائيّ الذي يقوم على انتقاء بعض الأدلّة لإنتاج نظريّةٍ بهذا المستوى من الخطورة، كلّ ذلك تحت مقولة الاجتهاد، الّتي هي الأخرى أخطر نظريّةٍ عرفها الفكر الإسلاميّ على الإطلاق؛ لأنّها الآليّة الوحيدة الّتي اعتمدوها لتمزيق الدين وتفتيت الأمّة باسم الدين واسم شرعيّة الاجتهاد، ولا زالت الأمّة تدفع ثمن هذه النظريّة القاتلة باختلافها وحروبها الطائفيّة المقيتة.

أجل، إنّ الدليل الوحيد الّذي استندت إليه المرجئة هو قول الرسول : "أمرنا أن نقات ل الناس حتى يقولوا لا إله إلّا الله"، غاضّين الطرف عن سائر النصوص الأخرى الواردة عنه التي تؤكّد أنّ الإيمان هو «معرفةٌ بالقلب وإقرارٌ باللسان وعملٌ بالأركان» [المتقي الهنديّ، كنز العمال، ج1، ص 273، ح1361]، وأنّه «بني الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحجّ البيت، وصوم رمضان» [النيسابوريّ، صحيح مسلم، ج1، ص 34].

مضافًا إلى أنّ هذا الحديث الذي تمسّكوا به _ وهو واردُّ من غير طرقنا _ مخالفً لصريح الكتاب الذي يؤكّد أن لا إكراه في الدين، فالنبي دعا الناس إلى أن يقولوا لا إله إلّا الله، لا أن يقاتلهم على قول ذلك إكراهًا، وإنّما هم الّذين قاتلوه لمنع هذه الدعوة.

من جهةٍ أخرى فإنّ الإرجاء مخالفٌ للقرآن الكريم الّذي يقسّم الناس إلى ثلاثة أصنافٍ: كافرٍ ومؤمنٍ ومنافقٍ، فطبقًا للإرجاء يكون التقسيم ثنائيًّا إلى: مؤمنٍ وكافرٍ؛ لأنّ المنافق عندهم مؤمنٌ في الدنيا، مرجأً أمره إلى الله في الآخرة.

على كلّ حالٍ، فالاجتهاد المجتزأ القائم على الانتقائية في التعامل مع الأدلّة، وكذلك الاجتهاد الإقصائيّ الذي يقصي سائر الأدلّة الأخرى هما من أخطر المقولات الّتي تعرض لها الفكر الإسلاميّ، والّتي نقضت الإسلام عروةً عروةً باسم الدين، حتى لبس الإسلام لبس الفرو مقلوبًا، كما قال سيّد العترة أمير المؤمنين [الرضيّ، نهج البلاغة، الخطبة 108].

خامسًا: انعكاسات الفكر الإرجائيّ في عصرنا

بالرغم من انقراض المرجئة كفرقة كلاميّة، بل انقراض الفكر الإرجائيّ بشكلٍ عامً، نرى ثمّة أفكارًا تنتشر في عصرنا بين فترةٍ وأخرى في قطّاعاتٍ من مجتمعاتنا تحمل بصمات الفكر الإرجائيّ وامتداداته الّتي تفصل بين العقيدة والسلوك، كالأفكار الّتي تشيع بين فئات الشباب ذكورًا وإناثًا - سيّما في الأوساط الدراسيّة والجامعيّة والمجتمعات المنفتحة - تدعو إلى عدم ضرورة الالتزام بالتكاليف الدينيّة، وإلى التفلّت من الالتزام بشيءٍ من الواجبات أو المحرّمات، تحت ذريعة أنّ صفاء القلب ونقاءه يغني الإنسان عن العمل بالتكاليف؛ أو ما تدعو إليه بعض الفرق الصوفيّة الّتي تذهب إلى أنّ من بلغ مرحلة اليقين سقط عنه التكليف استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿مُ مَ مُ مُ السورة الحبر: 99]، بمعنى المتفاء الإنسان بالإيمان وسقوط التكاليف عنه، فهذه كلّها مقولاتٌ منحرفةٌ تلتقي مع المرجئة في ما يدعون إليه من التفكيك بين العقيدة والسلوك، وهي مردودةٌ بالآيات والروايات السابقة المؤكّدة على ضرورة التلازم بين العقيدة والسلوك، بالآيات والروايات السابقة المؤكّدة على ضرورة التلازم بين العقيدة والسلوك، يضاف إلى ذلك أنّه لو كان الاعتقاد كافيًا أو نزاهة الباطن والقلب مغنيًا، لاكتفى النبيّ والأئمّة الطاهرون من بعده بالاعتقاد دون العمل، مع أنّ سيرتهم قائمةٌ على العمل، بل نجدهم يعتذرون لله النبيّ على العمل، بل وعلى الاجتهاد في العمل والعبادة، بل نجدهم يعتذرون لله على العمل، بل وعلى الاجتهاد في العمل والعبادة، بل نجدهم يعتذرون لله ـ

تعالى _ من التقصير في العمل، كما يقول سيّد الموحّدين في دعاء كميلٍ: "وقصرت بي أعمالي"، أو قول الرسول الأعظم =: "ما عبدناك حقّ عبادتك" [المجلسيّ، بحار الأنوار، ج 68، ص 23].

لقد استهدفت المرجئة السلفيّة الّتي أنتجتها يد السياسة الأمويّة سلوك المجتمع الإسلاميّ سابقًا في طبقته الحاكمة والمحكومة معًا؛ ليفعلوا ما يفعلوا تحت عباءة الدين والاكتفاء بالشهادتين، واليوم تدعو المرجئة المعاصرة الّتي أنتجتها يد الثقافة الغربيّة الشباب إلى التحلّل والتخلّي عن الأخلاق والقيم والسلوك النزيه، وإن لم تدعهم إلى الكفر الصريح، بحيث تتحوّل الشخصيّة الإسلاميّة إلى شخصيّة خاوية ومفرغةٍ من الداخل، ومتناقضةٍ في معتقداتها وسلوكيّاتها، فتكون شخصيّة مركّبةً من خليطٍ غير متجانسٍ من الاعتقادات والسلوكيّات المتضادّة فيما بينها، بحيث يفقد الإيمان والاعتقاد معناهما.

سادسًــا: أثــر العقيــدة والســلوك الصحيحيــن فــي التكامــل المعنــويّ

تلعب العقيدة والسلوك دورًا أساسيًّا في التكامل الروحيّ والتقدم المعنويّ للإنسان، فهما جناحان يحلّق بهما نحو مراتب الكمال، فالعقيدة الصحيحة يمكن أن تغيّر مجرى حياة الإنسان بأكمله، وترفعه من حضيض المادّيّة إلى قمّة السموّ المعنويّ، كما حصل ذلك للسحرة من قوم فرعون، الّذين لم يكن مطمح نظرهم قبل هدايتهم يرتقي إلى أكثر من الحصول على مصالحهم المادّيّة والأجر الدنيويّ: وسن من من من من الحصول على مصالحهم المادّيّة والأجر الدنيويّ: المن من أدركوا الحقيقة واستوعبوا العقيدة الحقّة تغيّرت رؤيتهم الكونيّة للحياة، وعرفوا أنّ ثمة شيئًا آخر هو أرقى من الأجر المادّيّ الذي طلبوه من فرعون، بحيث استرخصوا معه الموت واستهزؤوا بفرعون وتهديده: ﴿ مَا مَا مَا مَا كُورَا اللهُ اللهِ اللهُ ا

فكلَّما كانت العقيدة صحيحةً نقيَّةً من الأباطيل والانحرافات، كان الإنسان أقرب

إلى الكمال والتكامل، سواءً كان ذلك في أساسيّات العقيدة أو في تفاصيلها، ومن هنا ورد التحذير من أنّ العامل على غير بصيرةٍ لا يزيده عمله إلّا بعدًا، الأمر الّذي يعكس أهميّة سلامة العقيدة والبصيرة في مسيرة الإنسان التكامليّة؛ وذلك لأنّ العقيدة بمنزلة خارطة الطريق الّتي يسير الإنسان على ضوئها وعلى هديها، فإذا كانت قويمةً بلغت به الغاية والمقصود، وإذا كانت على خلاف ذلك لم يزده السير عليها مهما كان المرء مجتهدًا في مقام الطاعة والعبادة _ إلّا بعدًا وشططًا: ﴿ مِنْ مَنْ الصحاب الأثمّة ويعرضون عقيدتهم ودينهم على الأئمّة للتأكّد من سلامة المعتقد.

ولا شك أن أمر العقيدة مقدّم على السلوك؛ لأنّ العقيدة هي الأساس وحجر الزاوية، فقد ورد في الخبر الّذي رفعه ابن أبي عمير عن أحد الأئمة: «بعضكم أكثر صدقةً من أكثر صلاةً من بعضٍ، وبعضكم أكثر حجًّا من بعضٍ، وبعضكم أكثر صدقةً المجلسيّ، وبعضكم أكثر صيامًا من بعضٍ، أفضلكم إيمانًا أفضلكم معرفةً» [المجلسيّ، الجار الأنوار، ج 14، ص ح 38].

هذا كلّه من جهة العقيدة، كما أنّ لصلاح السلوك في المقابل الأثر البالغ في تكامل الإنسان ورقيّه المعنويّ، فصياغة الشخصيّة الإسلاميّة إنّما تتمّ بالتطابق التامّ بين السلوك والعقيدة، فقد يحرم الإنسان من كثيرٍ من المقامات والمراتب بسبب القصور في العمل، وإن صحّت عقيدته؛ لأنّ مقام العمل مقامٌ آخر غير مقام العقيدة، فلكلِّ من هذين المقامين دوره وفاعليّته واقتضاؤه الحاصّ به الّذي لا يقوم مقامه الآخر، فمثلًا من يتهاون بالصلاة أو يؤخّرها عن وقتها أو لايؤدّها في جماعةٍ ولا في مسجدٍ، يكن محرومًا من كثيرٍ من الفيوضات والمقامات، وإن كانت عقيدته صحيحةً من الناحية النظريّة، بل ربّما يسترك ضعف العمل أثرًا سلبيًّا على عقيدته أيضًا، إذ تتحوّل عقيدته بذلك المقدار الّذي فاته من العمل إلى عقيدة لإ أثر لها ولا فاعليّة، كما تقدّم في حديث الإمام الصادق: "ومن لم يعمل فلا معرفة له، ألا إنّ الإيمان بعضه من بعضٍ» [الكلينيّ، الكافي، ج1، ص 44]،

وحينئذٍ تتحوّل العقيدة _ أحيانًا _ مـع ضعف العمل إلى مجرّد معلوماتٍ محفوظةٍ على غرار علم الإنسان _ مثلًا _ بوجود كوكب المرّيخ أو غيره من الكواكب؛ لهذا كان الأئمّة يوصون أتباعهم بأمرين مهمّين:

1. حفظ هويّتهم العقديّة من التشويه والتحريف والتزوير الوافد اليهم من التيّارات المنحرفة والضالّة الّتي كانت تكيد بهم.

2. حفظ سلوكهم من الانحراف والتناقض مع العقيدة، وذلك بأن يكون سلوكهم منسجمًا معها؛ ولهذا كانوا يرفعون من سقف المطالبة لأصحابهم في مجال السلوك إلى أعلى المستويات، فلا يكتفون منهم بالعبادة والطاعة لله تعالى فحسب، بل كانوا يحتونهم على تحصيل (الاجتهاد في العبادة) و (الورع في العبادة).

وربّما كانوا يصارحون أتباعهم في تصحيح سلوكيّاتهم ويفنّدون بعض مزاعمهم التي كانوا يزعمونها لأنفسهم، مثل دعوى (الشيعة والتشيّع)، فينهونهم من التسمّي بذلك نتيجة ما يلاحظونه من ضعفٍ في السلوك وقصورٍ في العمل، وكانوا يعلّلون ذلك _ كما سيأتي _ بأنّ (التشيّع مرتبةٌ شريفةٌ) لا يليق بها مثل هذا السلوك الذي عليه أتباعهم، فالتشيّع عندهم _ وكما هو معناه اللغويّ أيضًا _ هو المشايعة والمتابعة في العمل؛ ولذلك فإنّ الأئمّة كانوا دقيقين في التوصيف وفي استعمال العناوين وإطلاقها غاية الدقّة؛ لذا كانوا ينصحون أتباعهم أن يتسمّوا بالمحبّين دون الشيعة، وقد ورد هذا التأكيد على لسان بعض الأئمّة كما سيأتي، وهذه إشكاليّة كبيرةٌ في واقعنا الشيعيّ، سواءٌ الماضي منه أو المعاصر، إذ كان لهذه الإشكاليّة الأثر الكبير في عدم نجاح تجربة الأثمّة ؛ نتيجة عدم توفّر القاعدة الإشكاليّة اليوم من الجماهيريّة الصالحة لإنجاح مشروعهم الإلهيّ، كما تعدّ هذه الإشكاليّة اليوم من العوامل في تأخير مشروع الظهور في عصر الغيبة، وفيما يلي بعض النصوص أهـمّ العوامل في تأخير مشروع الظهور في عصر الغيبة، وفيما يلي بعض النصوص أهـمّ العوامل في تأخير مشروع الظهور في عصر الغيبة، وفيما يلي بعض النصوص أهـمّ العوامل في تأخير مشروع الظهور في عصر الغيبة، وفيما يلي بعض النصوص

1. قال رجلٌ لرسول الله ع: «يا رسول الله، فلانٌ ينظر إلى حرم

جاره، فإن أمكنه مواقعة حرام لم يرع عنه، فغضب رسول الله وقال: ائتوني به، فقال رجل آخر: يا رسول الله، إنّه من شيعتكم ممّن يعتقد موالاتك وموالاة عليّ، ويبرأ من أعدائكما، فقال رسول : لا تقل إنّه من شيعتنا، فإنّه كذبّ، إنّ شيعتنا من شيّعنا وتبعنا في أعمالنا، وليس لهذا الّذي ذكرته في لهذا الرجل من أعمالنا» [المجلسيّ، بحار الأنوار، ح 65، ص 155]. ومن المعلوم أن لا خصوصيّة للنظر كمعصيةٍ، فيعمّ الأمر كلّ مخالفةٍ.

2. قال رجل لامرأته: «اذهبي إلى فاطمة بنت رسول الله فاسأليها عتي، من شيعتكم أم ليس من شيعتكم? فسألتها فقالت قولي له: إن كنت تعمل بما أمرناك، وتنتهي عمّا زجرناك عنه، فأنت من شيعتنا وإلّا فلا، فرجعت فأخبرته، فقال: يا ويلي! ومن ينفك عن الذنوب والخطايا؟! فأنا إذن خالدٌ في النار، فإنّ من ليس من شيعتهم فهو خالدٌ في النار، فرجعت المرأة فقالت لفاطمة ما قال زوجها، فقالت فاطمة: قولي النار، فرجعت المرأة فقالت لفاطمة ما قال زوجها، فقالت فاطمة: قولي أوليائنا له: ليس لهكذا، شيعتنا من خيار أهل الجنّة، وكلّ محبّينا وموالي أوليائنا ومعادي أعدائنا والمسلّم بقلبه ولسانه لنا ليسوا من شيعتنا إذا خالفوا أوامرنا ونواهينا في سائر الموبقات، وهم مع ذلك في الجنّة، ولكن بعد ما يطهرون من ذنوبهم بالبلايا والرزايا أو في عرصات القيامة بأنواع شدائدها، أو في الطبق الأعلى من جهنّم بعذابها، إلى أن نستنقذهم بحبّنا منها وننقلهم إلى حضرتنا» [المصدر السابق].

3. وعن الأصب بن نبات قال: «خرج على ذات يوم ونحن مجتمعون فقال: من أنتم وما اجتماعكم؟ فقلنا: قومٌ من شيعتك يا أمير المؤمنين، فقال: مالي لا أرى سيماء الشيعة عليكم؟ فقلنا: وما سيماء الشيعة؟ فقال: صفر الوجوه من صلاة الليل، عمش العيون من مخافة الله، ذبل الشفاه من الصيام، عليهم غبرة الخاشعين» [المصدر السابق:

151]. وقال أيضًا في وصف شيعته: «شيعتنا رعاة الشمس والقمر _ يعني التحفّظ من مواقيت الصلاة _ شيعتنا ذبلٌ شفاههم، خمصٌ بطونهم، تعرف الرهبانيّة في وجوههم» [النوريّ، مستدرك الوسائل، ج 1، ص 128].

4. وقال رجل للحسن: "إنّي من شيعتكم، فقال الحسن بن علي: يا عبد الله: إن كنت لنا في أوامرنا وزواجرنا مطيعًا فقد صدقت، وإن كنت بخلاف ذلك فلا تزد في ذنوبك بدعواك مرتبةً شريفةً لست من أهلها، لا تقل لنا: أنا من شيعتكم، ولكن قل أنا من مواليكم ومحبيكم ومعادي أعدائكم، وأنت في خيرٍ وإلى خيرٍ" [المجلسيّ، بحار الأنوار، ج 65، ص 156].

5. وعن أبي عبد الله قال: «كان عليّ بن الحسين قاعدًا في بيته، إذ قرع قومٌ عليه الباب فقال: يا جارية انظري من في الباب، فقالوا: قومٌ من شيعتك، فوثب عجلان حتى كاد أن يقع، فلمّا فتح الباب ونظر إليهم رجع وقال: كذبوا، فأين السمت _ أي استقامة الطريقة والهيئة _ في الوجوه؟ أين أثر العبادة؟ أين سيماء السجود؟ إنّما شيعتنا يعرفون بعبادتهم وشعثهم، قد قرحت العبادة الآناف، ودثرت الجباه والمساجد» [النوريّ، مستدرك الوسائل، ج 4، ص 468].

والنقطة المشتركة في هذه الأحاديث أمران، الأوّل التركيز على السلوك والعمل، والثاني التفكيك بين عنوان (الشيعيّ) وعنوان (المحبّ أو الموالي)، فالأئمّة كانوا دقيقين كثيرًا في إطلاق وصف التشيّع، ولا يسمحون بإطلاقه جزافًا، أو التسامح في استعماله؛ وذلك حفاظًا على المراتب من جهةٍ، وارتقاءً بسلوك أتباعهم إلى تلك المرتبة من التشيّع من جهةٍ أخرى، وبالطبع فإنّه لا ينحصر خطابهم هذا بالمشافهين في عصرهم، بل يشمل غير المشافهين أيضًا، ولم يكن الغرض من إيراد هذه الأحاديث والأخبار زرع اليأس في النفوس، بل للحثّ على الارتقاء بها إلى حيث يريد منا أهل البيت من بلوغ المراتب العالية.

من هنا يمكن توصيف موقف الأمّة تجاه أهل البيت بأنّه عانى ولا زال يعاني من إشكاليّتين: الأولى إشكاليّة عقديّة، إذ أنكر شطرٌ من الأمّة القول بإمامتهم، والثانية إشكاليّة عمليّة ترجع إلى أتباعهم في مقام العمل والطاعة والاتّباع، وهذا هو الّذي أشارت له الأحاديث السابقة.

الخاتمة:

نختم بذكر أهمّ نتائج البحث السابقة:

- 1. اتضح ممّا سبق مدى الترابط الوثيق بين المنظومة العقديّة والمنظومة السلوكيّة في الإسلام، وتأثيرهما المتقابل في تكوين شخصيّة الإنسان المسلم وشخصية المجتمع المسلم في آنٍ واحدٍ، إلّا أنّ التحدّيات الثقافيّة المعاصرة تحاول اختراق هاتين المنظومتين أوّلًا، ومن ثمّ تغييرهما بشكلٍ كاملٍ ثانيًا، وذلك عبر أدوات الحرب الناعمة؛ الأمر الذي يستدعي يقظةً أكثر ترتقي إلى مستوى التحدّي من قبل الجهات المعنيّة بالشأن الدينيّ والتربويّ والاجتماعيّ، وعلى رأسها المؤسّسة المينيّة، وندعوها لتحمّل مسؤوليّاتها في هذا المعترك الخطير.
- 2. من جملة المؤثّرات السلبيّة الّتي أثّرت في انحراف السلوك عقيدة الإرجاء الّتي أصّلت عقديًّا للانحراف والفوض السلوكيّة قديمًا، وعادت اليوم تحت شعاراتٍ تحمل البراءة ظاهرًا ولكنّها تفسح المجال للانحراف السلوكيّ من ناحيةٍ عمليّةٍ.
- 3. أن قوام الكمال الإنسانيّ والسعادة البشريّة إنّما هو بالعقيدة الحقّة والسلوك الصحيح الّذي يعدّ الترجمة العمليّة للعقيدة.

قائمة المصادر

- 1. الطبرسي، الفضل بن الحسن، جوامع الجامع، قم، نشر جماعة المدرسين، 1418هـ
 - 2. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي، بيروت، دار الفكر، 2001.
- الخميني، مصطفى، تفسير القرآن الكريم، قم، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، 1418.
- 4. العاملي البياضي، محمد علي بن يونس، الصراط المستقيم، قم، تحقيق محمد باقر البهبودي، المكتبة المرتضوية، ط1، 1384.
 - 5. الصدوق، محمد بن على، علل الشرائع، قم، المكتبة الحيدرية، 1387.
- 6. الصدوق، محمد بن علي، الخصال، قم، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، 1403.
- 7. المفيد، محمد بن محمد، أوائل المقالات، بيروت، دار المفيد، ط2، 1993م.
- 8. المفيد، محمد بن محمد، الأمالي، قم، تحقيق على أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، 1374.
 - 9. المتقي الهندي، على، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 م.
 - 10. مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيروت، دار الفكر، 1421.
 - 11. النوري، حسين، مستدرك الوسائل، بيروت، مؤسسة آل البيت ، 1987م.
 - 12. ابن حجر، أحمد بن على، فتح الباري، بيروت، دار المعرفة، ط1995. 2.
- 13. الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، بيروت، منشورات الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1384ش.
- 14. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424.
- 15. اليزدي، محمد كاظم، العروة الوثقي، بيروت مؤسسة الأعلمي، ط2، 1988.

- 16. ابن منظور، جمال الدين محمّد بن مكرمٍ، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.
 - 17. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، بيروت ، دار العلم، 1997.
- 18. قلعه جي، محمد، معجم لغة الفقهاء، بيروت، دار النفائس، ط2، 1988م.
- 19. الطوسي، محمد بن الحسن، الاقتصاد، طهران، مكتبة جهل ستون، 1382.
- 20. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، طهران، تحقيق على أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلاميّة، ط3، 1403.
- 21. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط2، 1983م.
- 22. شــبر، عبد الله، الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة، بيروت، مؤسسة الهفاء، ط1، 1983.
- 23. الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت، 1414.
- 24. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان، تحقيق أحمد قصير العاملي، بيروت، إحياء التراث، 1999.
 - 25. الريشهري، محمد، دار الحديث، قم، مؤسسة آل البيت ،، 1416.
- 26. العياشي، محمد، تحقيق هاشم رسولي محلاتي، طهران، المكتبة العلمية، 2003.
- 27. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، حقائق الإيمان، قم، تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، ط1، 1409 م.
 - 28. شبر، عبد الله، حق اليقين، بيروت، منشورات الأعلمي، 1352 هـ